

مناقشات وتحليلات الإدارة

النتائج المالية لبنك الاستثمار

للفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

القوائم المالية - ملخص

الميزانية العمومية

بيان الدخل

| ديسمبر ٢٠١٨ | | ديسمبر ٢٠١٩ | | الفرق | ديسمبر ٢٠١٨ | | ديسمبر ٢٠١٩ | | الفرق |
|-------------|--------|-------------|-----|---------|--------------------------------|-----|-------------|-------|-------|
| ديسمبر ٢٠١٨ | | ديسمبر ٢٠١٩ | | الفرق | ديسمبر ٢٠١٨ | | ديسمبر ٢٠١٩ | | الفرق |
| | | | | | (مليون درهم إماراتي) | | | | |
| ١٧- | ١٠,٠٧٥ | ٨,٣١٣ | ١٧- | ٣٩٤ | ٢٠٠ | ٤٩- | ٣٩٤ | ٢٠٠ | ٤٩- |
| ٢٢- | ١٢,٦٣٥ | ٩,٩٠٦ | ٢٢- | ٢٠٥ | ١٣٤ | ٣٥- | ٢٠٥ | ١٣٤ | ٣٥- |
| ٧٢+ | ٧٤٧ | ١,٢٨٦ | ٧٢+ | ٥٠٨ | ٣٠٥ | ٤٠- | ٥٠٨ | ٣٠٥ | ٤٠- |
| ١٧- | ١٤,٠٢٦ | ١١,٧٠٥ | ١٧- | (١,٦٩٥) | (٦٣٤) | ٦٣- | (١,٦٩٥) | (٦٣٤) | ٦٣- |
| | | | | | (مليون درهم إماراتي) | | | | |
| | | | | | صافي الدخل من الفوائد | | | | |
| | | | | | صافي الدخل من الرسوم والعمولات | | | | |
| | | | | | الدخل التشغيلي | | | | |
| | | | | | صافي انخفاض القيمة | | | | |
| | | | | | صافي الخسارة التشغيلية | | | | |
| | | | | | النفقات التشغيلية | | | | |
| | | | | | صافي الخسارة | | | | |
| | | | | | الربح الأساسي للسهم (فلس) | | | | |
| | | | | | (٩٢,٧) | | | | |
| | | | | | (١٨,٢) | | | | |



| ٢٠١٨ | | ٢٠١٩ | | ٢٠١٨ | | ٢٠١٩ | |
|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|
| ١٤,٨% | ١٥,٥% | ٦,٢% | ١٢,٣% | ٦,٢% | ١٢,٣% | ٦,٢% | ١٢,٣% |
| ٧٩,٦% | ٨٣,٩% | ٥,١% | ١١,٢% | ٥,١% | ١١,٢% | ٥,١% | ١١,٢% |
| | | ٩١,٣% | ٩٠,٧% | ٩١,٣% | ٩٠,٧% | ٩١,٣% | ٩٠,٧% |

حقق بنك الاستثمار ("البنك") خلال عام ٢٠١٩ تقدماً لافتاً على صعيد تطبيق استراتيجيته للتحويل، التي تستهدف تبسيط عملياته وزيادة الكفاءة وخفض التكاليف. وقد ساعدنا هذا النهج على زيادة القيمة للمساهمين دون التأثير على خدمات لعملاء البنك، ما سمح للبنك بتخفيض النفقات التشغيلية بنسبة ١٣% خلال عام ٢٠١٩، لتبلغ ٢٥٠ مليون درهم إماراتي. ومن المتوقع استمرار هذا التوجه الإيجابي في عام ٢٠٢٠، خاصةً بعد نجاحنا مؤخراً في دمج خدمات سبعة من فروع البنك ذات الإقبال الضعيف مع العمليات المصرفية للفروع المجاورة.

ولقد نجح البنك في الحد من تدهور محفظة القروض خلال عام ٢٠١٩ نتيجة للتدابير الرئيسية التي اتخذها البنك لتعزيز الحوكمة المؤسسية وتطوير العمليات في مجال الائتتاب الائتماني ومراقبة المخاطر والتقييم الشامل للقروض القديمة. وقد وصلت مخصصات انخفاض القيمة المسجلة للسنة المالية ٢٠١٩ إلى ٦٣٤ مليون درهم إماراتي، أي أقل بنسبة ٦٣% من قيمة المخصصات المسجلة في العام السابق والتي بلغت ١,٧ مليار درهم إماراتي. وانخفض في ضوء ذلك صافي خسائر البنك خلال العام بنسبة ٦١% ليصل إلى ٥٧٩ مليون درهم مقارنة مع ١,٤٧ مليار درهم.

كما سجل "بنك الاستثمار" دخلاً تشغيلياً بقيمة ٣٠٥ مليون درهم إماراتي للسنة المالية ٢٠١٩، ما يعادل انخفاضاً بنسبة ٤٠% عن العام السابق (٥٠٨ مليون درهم إماراتي في السنة المالية ٢٠١٨)؛ حيث يأتي ذلك في ضوء انخفاض صافي دخل الفوائد نتيجة التأثيرات المرتبطة بالقروض المتعثرة المصنفة خلال الربع الرابع من العام ٢٠١٨.

واستقرت قيمة أصول البنك عند ١١,٧ مليار درهم إماراتي بحلول ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، ما يُعادل انخفاضاً بنسبة ١٧%، مقارنة مع ١٤ مليار درهم إماراتي في العام السابق. ومع ذلك، استطاع البنك زيادة نسبة كفاية رأس المال إلى ١٢,٣% (مقارنة مع ٦,٢% بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٨)، وهي أعلى من الحد الأدنى التنظيمي المنصوص عليه من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، إذا ما تم إستثناء نسبة التحوط للحفاظ على رأس المال.

وقد واصل البنك تعزيز مستويات السيولة لديه خلال عام ٢٠١٩، رغم تحديات السوق. إذ ارتفعت نسبة الأصول السائلة إلى ١٥,٥% مقارنة مع ١٤,٨% بنهاية ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، و بلغت نسبة القروض إلى الودائع ٨٣,٩% بنهاية ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (مقارنة مع ٧٩,٦% بنهاية ٣١ ديسمبر ٢٠١٨)؛ بسبب تزايد استقرار قاعدة الودائع.

وبلغت قيمة ودائع العملاء ٩,٩ مليار درهم إماراتي بنهاية ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، بزيادة وقدرها ٢% عن الربع الثالث ٢٠١٩، ولكن هذه القيمة انخفضت بنسبة ١٤% مقارنة بنهاية ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، بعد تعديل تأثيرات ودائع حكومة الشارقة البالغة قيمتها ١,١ مليار درهم، والتي تم تحويلها إلى حقوق ملكية خاصة خلال السنة. وكان البنك قد أبرم في ٢٠١٨ اتفاقية مع حكومة الشارقة استحوذت بموجبها الأخيرة على حصة أغلبية بنسبة ٥٠,٠٧% في البنك بوصفها "مستثمراً وشريكاً استراتيجياً". كما وافقت حكومة الشارقة بموجب نفس الاتفاقية على تغطية الاكتتاب الكامل لإصدار أسهم ملكية خاصة بقيمة تصل إلى ٨٠٠ مليون درهم.

وخلال عام ٢٠١٩، أكدت وكالة "كابيتال إنتلجنس" للتصنيف الائتماني تقييمها لمعيار القوة المالية للبنك عند درجة (BBB-)، مع تعديل النظرة المستقبلية من سلبية إلى مستقرة بناءً على تحسّن الوضع المالي للبنك.

تعليقاً على النتائج، قال الشيخ سلطان بن أحمد القاسمي، رئيس مجلس إدارة بنك الاستثمار:

"واصل 'بنك الاستثمار' مسيرة تحوله في عام ٢٠١٩، مركزاً بالدرجة الأولى على تحسين عمليات شبكة فروعنا لتلبية احتياجات عملاء الخدمات المصرفية للشركات، وزيادة القيمة للمساهمين. كما سجل البنك تراجعاً كبيراً في مخصصات انخفاض قيمة الأصول خلال العام، ووضع سلسلة تدابير صارمة للحكومة بهدف الحد من تدهور محفظة القروض. ولعبت حكومة الشارقة كمستثمر استراتيجي دوراً رئيسياً في توفير الضمانات لأصحاب المصلحة، ما ساعد 'بنك الاستثمار' على تعزيز استقرار قاعدة المودعين وتحسين مستويات السيولة. وسيبقى الدعم الثابت من حكومة الشارقة مصدر قوة رئيسي للبنك، خاصة في ضوء البيئة التشغيلية الصعبة حالياً، والتي تفاقمت أكثر بعد تفشي مرض 'كوفيد-١٩' وانخفاض أسعار النفط؛ وهي عوامل ستواصل باعتمادنا إضعاف بيئة الاقتصاد الكلي خلال عام ٢٠٢٠".

